اقتصاد

هل هُرِّبَ القمح السوري للخارج لتعود الحكومة وتستورده باليورو؟

احتكار توريد القمح بمورد واحد أدى إلى الاستيراد مبكراً ومن المورد نفسه

الوطن

في ليلة ظلماء من ليالي تشرين الباردة وعلى نار حامية جداً تم القبض على العروض المتقدمة للإعلان الخاص بتوريد كمية ٢٠٠ ألف طن من مادة القمح الطري المعلن عنه من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب وصباح اليوم التالي تم الإفراج عن محضر اجتماع أهم ما جاء فيه أننا على موعد في كل صباح مع خبز هبط فيه المستوى لدرجة من التدني قاربت مستوى القمح العلفي.

وقصة الفساد بدأت برسو مناقصة استيراد ٢٠٠ ألف طن من القمح أعلنت عنها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على الشركة التي كانت تكفلت بنقل القمح إلى مخازن وصوامع الحبوب من المناطق الشرقية إلا أنه وفجأة ودون سابق إنذار توقف عقد النقل واختفت آلاف أطنان القمح التي من المفترض نقلها والتي أعلنت الدولة أنها تتجاوز ثلاثة ملايين طن ولم يصل إلى المخازن والصوامع أكثر من ٥٠٠ ألف طن تحت ذرائع متعددة لتعلن بعدها الشركة ذاتها عن تقدمها لمناقصة استيراد ٢٠٠ ألف طن من القمح والغريب أن ترسو المناقصة عليها الأمر الذي يثير العديد من الشكوك حول تحيز بعض أعضاء اللجنة أو حتى بعض موظفي الوزارة مع هذه الشركة وخاصة أنها ستستورد القمح بسعر أقل ما يقال عنه إنه سعر شاذ.

ومن هذا المنطلق أثارت مصادر العديد من الأسئلة عن مصير القمح السوري وهل هو ذاته سيتم استيراده من خارج سورية وكيف تمت ترسية العقد على الشركة التي ضمنت نقل القمح ولم تورد القمح ولم تترك غيرها يقوم بتوريده وعادت لضمان استيراده وبسعر لا يتجاوز ١٩٠ يورو للطن الواحد بعدما عرضت سعراً في فض المناقصة بلغ ٢٢٥ ألف يورو لذات المادة الأمر الذي يثير جدلاً واسعاً في الأوساط الزراعية والتموينية.

وحصلت «الوطن» على وثائق تكشف لنا حجم الكارثة التي حدثت أثناء فض المناقصة الخاصة باستيراد ٢٠٠ ألف طن من القمح موضحة أن الوزارة أعلنت عن مناقصة لاستيراد ٢٠٠ ألف طن من القمح وأن بداية تقديم العروض يبدأ في الثامن من الشهر الماضي على أن ينتهي في التاسع عشر من الشهر ذاته إلا أنه ومن دون توضيح الأسباب تم تأجيل الموعد إلى السادس والعشرين من الشهر ذاته ما أثار شكوك وريبة الكثير من المصادر حول هذه المناقصة.

وبينت الوثائق أنه تم فض العروض في السادس والعشرين من الشهر الماضي بطريقة مسرحية هزلية بطلها القانون السوري الذي أنهاها المخرج وكالعادة بمقتل البطل المواطن السوري، حيث سطر القانون السوري ملحمة جديدة في الدفاع عن وجوده لكنه استشهد على عتبات الفساد واللعب بقوت الشعب السوري الذي ينازع يومياً للبقاء على قيد الكرامة والإنسانية.

فوضى عارمة ومخالفات توصف بالجنايات

منذ بداية الأزمة ما انفكَ تجار الأزمات يستخدمون أبشع أساليب الفساد ويمارسون أقصى درجات الاحتكار مستظلين بغطاء ابتكره مسؤولون ليواروا مساوئ أفعالهم، وليحافظوا على مناصبهم (مظلة محاربة الفساد ودعم صمود الشعب والحفاظ على لقمة عيشه) والحقيقة هي أن البعض في الفريق الاقتصادي أفرط في استغلال الأزمة ليملأ جيوبه وليزيد ثرواته ولو على حساب آخر ما تبقى للمواطن السوري من بقايا سنوات عز ورفاه عاشها ما قبل سنين الأزمة (قوت يومه).

نام المواطن السوري وهو مطمئن إلى لقمته ليصبح على ثمن لربطة الخبز تتجاوز ٥٠ ليرة إلا أنه استيقظ على رغيف آخر شيء يمكن أن يطلق عليه اسمه وهذا ما ستوضحه الأيام القليلة القادمة كإحدى أهم نتائج مناقصة ٢٠٠ ألف طن قمح. التي أعلنت عنها الوزارة نهاية الأسبوع الماضي ارتقى فيها الفساد إلى درجة الفضيحة القانونية والتي تم إبلاغ أعلى المستويات الحكومية عنها إلا أن ساكناً لم يتحرك، أبداً أعي المصلحة الوطنية ومصلحة الدولة العليا؟!

كشفت الوثائق أنه تقدمت للمناقصة ١٢ شركة لاستيراد القمح بالليورو وتم قبول من لم يتقدم باليورو علماً أن شروط التقدم للمناقصة وفق دفتر الشروط لا يكون إلا باليورو، مؤكدة أن هذا لم يكن التجاوز الوحيد بل إن هناك تجاوزاً حصل أبعد من ذلك وهو تجزئة السعر على العرض الواحد أي إن شركات تقدمت بسعرين بعرض واحد ودفتر الشروط تحدث عن تجزئة الكمية وليس تجزئة السعر، وهذا بحد ذاته يعتبر مخالفاً وموجباً لازماً لرفض العرض.

وتساءلت مصادر مطلعة من أين للجنة فض العروض كل هذه الصلاحيات وكل هذا الإفراط في تكييف العروض ومن أين لها أن تمنح لنفسها الحق في مخالفة أبسط قواعد المناقصات وبهذه الطريقة الفاضحة، معتبرة أن هذا يندرج ضمن الفوضى العارمة في تغييب القانون الناظم للمناقصات.

وشددت المصادر على ضرورة محاسبة من وجه وأمر وصرف نفوذه في تجاوز الأنظمة والقوانين فهنا تجاوز لأهم مقومات صمود الشعب فالمناقصة للقمح، والقمح والخبز ركيزة من ركائز الصمود وشريان الشعب الذي قاوم خمس سنوات كل أنواع التجاوز والفساد.؟!

وبينت الوثائق أن الإجراءات الناظمة لنفس العروض وطريقة كسر الأسعار كانت أيضاً مخالفة للأسس القانونية الناظمة والمتبعة في إعلان المناقصات فنص المشرع السوري أنه وبعد فض العروض لأول مرة لا يجوز لمجلس الإدارة وبشكل مفاجئ وعلى حين غرة استدعاء العارضين لكسر الأسعار مرة ثانية دون أسس قانونية مبينة، وأن دفتر الشروط نص على عدم قبول أي تعديل في الأسعار، كما أن هناك قراراً واضحاً للجهاز المركزي للرقابة المالية ينص أنه في المناقصات يتم مفاوضة العارض الفائز أو المرشح بالأسعار ولا يجوز بحال من الأحوال مفاوضة جميع العارضين على أن أسلوب كسر الأسعار هو بدعة غير قانونية لكن جرى العرف على التماشي معها.

وعلى فرض ذلك

أوضحت الوثائق أنه بعد أن تم كسر سعر جميع العارضين مرة ثانية تم فض الاجتماع دون أن يتم ترسية المناقصة على أية شركة، ليُفاجأ الجميع في صباح اليوم التالي بأن إحدى الشركات قد فازت بالعرض بعد أن استدعي ممثلها في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ليُكسر سعر جميع العارضين الذين درسوا أسعارهم طوال عشرة أيام خلت بهدف تحقيق ربح بسيط يتماشى مع جودة ونوعية القمح، ومع ذلك تمت ترسية المناقصة بسعر غير مدروس، لذا بدا لمن لا يهمه الأمر بأنه توفير على الدولة، في حين أنه بالواقع غير مدروس وغير حقيقي في الحالات المثالية، لا بل هو سعر لا يستطيع أي كان تقديمه وضمن أية شروط كانت إلا بحال أن يُستَحوذ عليه من جهة معينة ويُعاد بيعه للدولة، أو إذا استورده ستكون حظائر حيواناتنا ومداجن الفروج أولى باستخدامه.

ومما لا يَدع مجالاً للشك أو للريبة بل يؤكد ويزيد تيقننا على أن عملية غامضة قد جرت من خلال أن هذه الشركة المستوردة هي ذاتها الشركة التي استحوذت على عقد ناقل حصري وضامن وحيد للقمح السوري على أن تورده من مناطق سورية إلى صوامع الدولة ليتم توقف هذا العقد الذي أعقبه وفوراً إعلان الدولة عن حاجتها لـ٢٠٠ ألف طن قمح.

ذات الكمية والنوعية والشركة وبوقت دقيق وبظروف أدق؟!

الأمر الذي يؤكد شكوك المختصين فكيف لهذه الشركة التي ضمنت توريدها إلى صوامع الدولة أن تعود لتضمن استيرادها، وبمناقصة خلت فيها أبسط القواعد القانونية والأخلاقية الناظمة لها فهنا يكمن الفساد الكبير والخطأ الكارثي وكل ما سبق على مرأى ومسمع أهل المكاتب والأقلام وأصحاب المصالح الضيقة والآنية.

أين الحكومة؟ إلا أن بعض وزرائها شركاء

تساءلت مصادر تتابع أعمال الوزارة أين دور الحكومة في كل ما يحدث ولاسيما أنها أخذت على عاتقها محاربة الفساد بدءاً من الموظف الصغير وحتى المسؤول الكبير، مؤكدة أن الفساد يزداد يوماً بعد يوم ويتفشى بشكل كبير على الرغم من تصريحات الحكومة التي زادت من الأمر سوءاً مؤكدين أن هؤلاء التجار لم يتاجروا بدم الشعب السوري بهذه الطريقة لو لم يكن هناك بعض الوزراء يقفون وراءهم ويساندوهم مستدلين بذلك لما حدث في مناقصة استيراد ٢٠٠ ألف طن من القمح.

وأشارت المصادر إلى أن محاربة الفساد يبدأ في محاسبة المسؤولين المتورطين في مثل هذه العمليات المشبوهة معتبرين أن مادة القمح غير مسموح التلاعب بها أبداً فكيف سمحت الحكومة لنفسها أن تكون لاعباً أساسياً؟ وكيف سمحت لمناقصة أن تحدث في هذه الآلية المخالفة لكل القوانين والتعاميم الخاصة في مجال المناقصات؟

وما مبرر ذلك أهي شراكة فعلية في سفك لقمة عيش المواطن؟

وأخيراً وليس آخراً فكيف لحكومة أزمة أن تحارب شعبها الذي حارب معها وصمد مكتفياً بلقمة عيش بسيطة أحتسبتْ باهظة عليه!!

وتصبحون على وطن لا يلبس مما يصنع ولا يأكل مما يزرع.

موازنة الممكن.. جزء كبير منها جاء من الشعب

نواب الشعب: موازنة بـ١٩٨٠ مليار ليرة لا ترقى للمستوى المطلوب

وزير المالية لـ«الوطن»: هذا ما تقدر عليه الحكومة في هذه لظروف

الوطن

اتفق أعضاء مجلس الشعب مع وزير المالية على أن مشروع موازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٦ والمقدرة بـ١٩٨٠ مليار ل.س لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

وصرّح الكثير من أعضاء مجلس الشعب بأن مشروع الموازنة لا يلبي الطموح ضمن الظروف الحالية وخاصة فيما يتعلق بالمستوى المعيشي للمواطنين لكن الحكومة وضعت في بيانها أنها ستعمل على تلبية تحسين المستوى المعيشي ما أمكن ذلك ضمن الظروف والإمكانات المتاحة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد وزير المالية إسماعيل اسماعيل أن بيان الحكومة المالي جاء بحجم المسؤوليات والإمكانات المتاحة حتى نستطيع أن نتصدى للمؤامرات وليس طموح الحكومة ولا رغبتها، وليس كما تتمناه الحكومة للمواطن وما يستحقه بل هو فقط ما تقدر عليه الحكومة في هذه الظروف.

ولدى سؤاله عن الانتقادات التي وجهها الأعضاء قال إنه يجب ألا يتحدث في مشروع الموازنة العامة للدولة إلا من هو ذو معرفة تخصصية وليس كل الناس تعرف حقيقة العمل المالي. مبيناً أن العمل المالي هو قضية فنية خاصة.

ولدى الاستفسار منه عن حالات الفساد الموجودة في الوزارة حسب ما صرح به أحد أعضاء المجلس قال «إن الفساد موجود في كل المفاصل والوزارات».

مؤكداً أن هذه الموازنة هي موازنة حرب. وحول أهم الموارد الحكومية في هذه الظروف بيّن الوزير أنها اقتصرت على الرسوم والضرائب وبعض الإيرادات البسيطة من إيرادات مشاريع القطاع العام والتي عاد بعضها إلى العمل وأصبحت تحقق إيرادات وهذه الإيرادات يمكن الاعتماد عليها بشكل دقيق.

وأضاف وزير المالية في خلال عرضه البيان الحكومي خلال الجلسة التي عقدت بالأمس برئاسة رئيس المجلس محمد جهاد اللحام أن ظروف الأزمة في سورية أدت أيضاً إلى تراجع الاحتياطات النقدية وعجز في الميزان التجاري نتيجة تراجع الإنتاج واضطرار الحكومة إلى استيراد العديد من المنتجات لتغطية حاجات المواطنين الأساسية مقابل انخفاض في الصادرات وهذا أدى بدوره إلى الضغط على أسعار الصرف وانخفاض حاد في سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية وتراجع كبير في موارد الخزينة العامة وارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وأضاف إن إعداد الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٦ بموعدها المحدد وفي ظل الظروف التي تعيشها البلاد هو مؤشر حقيقي على قوة الدولة وتماسك مؤسساتها وهي انعكاس عن الوضع الاقتصادي، مبيناً إلى أن الموازنة للعام ٢٠١٦ تزيد عن موازنة العام الحالي بمقدار ٤٢٦ مليار ليرة لافتاً إلى أن التدمير الممنهج للبنى التحتية الذي ارتكبته التنظيمات الإرهابية المسلحة والذي طال الخدمات الأساسية للدولة من صحة وتعليم ومصادر المياه والطاقة ووسائط وخطوط النقل والاتصالات إضافة إلى العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على سورية، رتب العديد من الآثار السلبية التي ألقت بظلالها على المجتمع والاقتصاد السوري تمثلت بتراجع معظم المؤشرات الاقتصادية وانخفاض حاد في الناتج المحلي لافتا إلى أن الحكومة عمدت إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات بهدف التخفيف من آثار الأزمة التي تمر بها سورية كدعم وتعزيز المصالحة الوطنية التي تعد جزءا أساسيا في ترسيخ الاستقرار، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ما أمكن، من خلال الاستمرار في تامين الاحتياجات من السلع الأساسية وحوامل الطاقة والعمل على عقلنة الدعم وترشيده، إضافة إلى تقديم الدعم الممكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

وأضاف: إن الحكومة تسعى جاهدة إلى الاهتمام بذوي الشهداء والجرحى وتكريس فكرة رعاية الدولة لهم ومحاربة الفساد في القطاعات جميعها واعتماد التنمية الإدارية كوسيلة أساسية للتنمية المجتمعية الشاملة وتطوير أداء الإدارة العامة والتطوير القضائي وتعزيز مبدأ استقلالية القضاء وتطوير الخدمات القضائية. وبين أن الوزارة تنطلق في عملها من أولويات عدة وهي تأمين الموارد اللازمة للخزينة العامة للدولة وهو التحدي الأكبر ودعم المنظومة المالية والمصرفية تشريعاً ودعم مساهمة القطاع المالي والمصرفي في إعادة حركة الإنتاج وتأمين التمويل اللازم لذلك، إضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للقطاعات والنشاطات الاقتصادية ذات الأولوية وتعزيز مبدأ المساءلة المالية وتقييم الأداء من خلال الارتقاء بمستوى الرصد والمتابعة والتقييم.

حسون: ٦٢١,٧ مليارات ليرة عجز

في السياق ذاته قال رئيس لجنة الموازنة حسين حسون إن الموازنة المالية الحالية هي موازنة تضخمية تحمل عجزا ماليا يقدر بـ٦٢١,٧٣ مليار

ل.س وهذا العجز سيكون له تداعيات ومنعكسات سلبية مستقبلاً على مجمل الاقتصاد الوطني وعلى مستوى المعيشة المواطنين داعيا الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عملية وفعالة في إدارة وترشيد النفقات العامة وتحسين مستوى التحصيل الأموال العامة وحسن إدارة المؤسسات العامة وإصلاحها لافتاً إلى أن مشروع الموازنة الحالي تضمن ارتفاع اعتمادات العمليات الجارية من مبلغ ١١٤٤ مليار ليرة عام ٢٠١٥ إلى ١٤٧٠ مليار في عام ٢٠١٦ وهذا يشير إلى زيادة اهتمام الدولة بالبعد الاجتماعي فهي مازالت تدعم السلع الأساسية وحوامل الطاقة المختلفة والرعاية الصحية والتعليم وغيرها.

وأضاف: إن حجم الموازنة الاستثمارية بلغ ٥١٠ مليارات بزيادة مقدارها ١٠٠ مليار عن العام ٢٠١٥ الأمر الذي يعطي دلالة واضحة على الاهتمام بالعمليات الاستثمارية التي تشكل رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام داعيا إلى دعم المشاريع الاستثمارية وإنفاق جميع الاعتمادات المرصدة وفق خطة الجهات الطالبة لهذه المشاريع والتي تم اعتمادها من المجلس الأعلى للتخطيط مطالبا بإعادة ترتيب التركيبة الهيكلية لمؤسسات وشركات القطاع العام ودعمه وتطويره نظراً لأهميته ودوره في النمو الاقتصادي وتمويل الموازنة العامة للدولة وتغطية نفقاتها مبيناً أن تعثر وتوقف بعض المؤسسات والشركات الاقتصادية وعدم معالجة أوضاعها أدى إلى خروج بعضها عن الخدمة وتراكم خسائرها إضافة إلى عدم ترشيد الإنفاق العام في جميع الوزارات وعدم جدية البحث عن مطارح ضريبية جديدة وضعف الثقافة الخاصة بالالتزام بتسديد الحقوق المتعلقة بالخزينة العامة للدولة.

وأكد حسون أن الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦ وفرت ٦٤٧٧٨ فرصة عمل مقابل ٩٤٥٩٩ فرصة في عام ٢٠١٥ أي بتراجع ٢٩٨٢١ على حين لحظت الموازنة مبلغ ٤,٥ مليارات ليرة لتمويل مشاريع مولدة لفرص العمل.

بكداش: بنى موازنة الحرب غائبة

عضو مجلس الشعب عمار بكداش رأى أن موازنة العام ٢٠١٦ لا تعبر عن متطلبات المعركة المصيرية التي يخوضها الشعب ضد أعداء الوطن. مشيراً إلى ضرورة وجود دعائم اقتصادية اجتماعية حقيقية تبنى عليها موازنة الحرب وللأسف هي غائبة عن البيان الحكومي.

مشيراً إلى أن الموارد في الوضع الراهن للبلاد يجب أن تكون من المستفيدين الأساسيين من الثروات الوطنية بدلاً من القطاع العام ومن العاملين في الدولة من خلال فرض ضرائب على رواتبهم أكثر من باقي فئات الشعب «حتى أن الضرائب المفروضة عليهم هي أكثر بكثير مما يجنيه أثرياء الحرب».

وأشار إلى ضرورة اقتطاع جزء من أرباح أثرياء الحرب الخيالية لصالح الخزينة العامة للدولة، وخاصة أن هؤلاء الأشخاص معروفون، وهم من كبار المضاربين والمحتكرين. وبيّن أن جزءاً كبيراً من هذه الموازنة جاء من رفع أسعار المحروقات والكهرباء والمياه والتلاعب بسعر ربطة الخبز. لافتا إلى أن هذه الرسوم يتحملها أبناء الشعب.

وأضاف: إن الموازنة ليست موازنة حرب، مشيراً إلى ضرورة إحياء دور مؤسسات القطاع العام ودور الدولة في مجال التجارة الخارجية متسائلاً عما تقوم به وزارة الاقتصاد من مهام؟ معتبراً أن هناك تقصيراً واضحاً في أداء القائمين على وزارة الاقتصاد وأن ليس لديهم إدراك يتناسب مع متطلبات الصمود الوطني وخاصة أن وزارة الاقتصاد يجب أن تكون قوية في هذه الظروف.

حساني: «المالية» سيئة الأداء عبر الزمن

بدوره قال عضو مجلس الشعب جمال حساني «إن وزارة المالية عبر الزمن كانت وزارة سيئة الأداء».

وأضاف: أخفق وزراء المالية عبر الزمن في معالجة التهرب الضريبي الذي تحدث عنه وزير المالية، وهذا ما انعكس على أداء الحكومة وعلى مستوى حياة المواطنين ولو استطاع المعنيون معالجة الموضوع عبر الزمن لكان هناك حديث آخر.

مبيناً أن معظم الأرقام الواردة في البيان لم تحقق ما خططت له الحكومة و«نستطيع جميعاً أن نتوه في هذه الأرقام وهذا ما يجعلنا لا نراهن كثيراً على تحقيق الغاية الاستثمارية في هذه الموازنة».

أولويات العمل المالي الحكومي

أظهر البيان المالي للحكومة أن اعتمادات العمليات الجارية للوزارات والجهات التابعة لها التي تم رصدها في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ قد بلغت ٥٤٧,٢٦ مليار ليرة.وأن مبلغ ٤٥٥ مليار ليرة وفق ما ورد هو لتغطية الخسائر المدورة لمصلحة شركة محروقات، على أساس أن الزيادة في أسعار المشتقات النفطية تورد إلى الخزينة العامة للدولة.

كما تم رصد مبلغ ٤٣,٩ مليار ل.س في مشروع موازنة عام ٢٠١٦، كإعانات للمؤسسات والشركات الاقتصادية، وهذه المبالغ تصرف كإعانات للمؤسسات والشركات الاقتصادية الخدمية (المياه- الصرف الصحي- النقل الداخلي) لأسباب البيع بسعر يقل عن التكلفة.

كما تم رصد مبلغ ١١٥,٤ مليار ليرة في عام ٢٠١٦ لرواتب ومعاشات المتقاعدين، مقابل مبلغ ٨٧,٣ مليون ل.س في موازنة عام ٢٠١٥، أي بزيادة مقدارها ٢٨,١١٣ مليار ل.س. وقدرت الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ بمبلغ ٣٧٢,٠٧ مليار ليرة، أي بزيادة مقدارها ٥٦,٠٢ مليار ليرة عن الاعتمادات المخصصة لهذا الباب في موازنة عام ٢٠١٥.

اعتمادات العمليات الاستثمارية

بلغت نسبة الاعتمادات المرصدة لقطاع الكهرباء إلى إجمالي الاعتمادات الاستثمارية المرصدة في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ (٥,٨٨٪)، كما بلغت نسبة اعتمادات قطاع المجالس المحلية والبيئة ٤,١٪، ونسبة اعتمادات قطاع الموارد المائية ٣,٧٣٪، مما يدل على اهتمام الحكومة وحرصها على رصد الاعتمادات اللازمة لهذه المرافقة الحيوية.

وخصص مبلغ وقدره ٢٥٨,٨٢ مليار ل.س كاعتمادات احتياطية للمشاريع الاستثمارية يضاف للجهات العامة خلال عام ٢٠١٦ في حال عدم كفاية الاعتمادات المرصدة لها وارتفاع نسب التنفيذ لديها.

وبلغ إجمالي الاعتمادات المرصدة للخدمات الصحية كافة في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ ما مقداره ١٣٥,٩٣ مليار ل.س أي ما نسبته ٦,٨٧٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة. وبلغ إجمالي الاعتمادات المرصدة للخدمات التربوية كافة في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ ما مقداره ٢٣٤,٩١ مليار ل.س أي ما نسبته ١١,٨٦٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة.

وبلغ إجمالي الاعتمادات المرصدة لخدمات التعليم العالي في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ ما مقداره ٣٢,٨٥ مليار ل.س أي ما نسبته ١,٦٦٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة.

كما أن إجمالي الاعتمادات المرصدة للخدمات الاجتماعية الصحة، التربية، التعليم العالي تشكل ما نسبته ٢٠,٣٩٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة.

وتم اعتماد تقديرات الإيرادات النفطية انطلاقاً من اعتماد سعر برميل النفط في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ بواقع ٧١ دولاراً أميركيا للبرميل من النفط الخفيف و٦٧ دولاراً أميركياً للبرميل من النفط الثقيل، وان أي تغيرات في هذه الأسعار المعتمدة ينعكس على إيرادات مشروع موازنة عام ٢٠١٦ وبالتالي على العجز المقدر في الموازنة.

وبيّن التقرير أن زيادة فروقات الأسعار المقدرة بمقدار ٣٠٥,٨ مليار ليرة أي بنسبة زيادة مقدارها ١٨٩,٩٤٪ انعكس إيجاباً على إيرادات بنسبة زيادة مقدارها ١٧٣,٣٤٪.